الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

# حقوق الإنسان في الصحافة

## الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

**الملف الصحفي ليوم/ الخميس**

4 **جماد أول** 1440 –10 **يناير** 2019

# الفهرس


| الموضوع | رقم الصفحة |
| --- | --- |
| الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان | 2 |
| أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية | 4 |

# «حقوق الإنسان": بحثنا مع وفود أجنبية حرية التعبير والإعدام وممارسة الشعائر الدينية

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618065

الدمام – رحمة ذياب |منذ 6ساعات في 10 يناير 2019 -اخر تحديث في 9يناير 2019 / 19:57
كشفت الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان أن مسؤولين فيها، ناقشوا مع وفود رسمية من داخل المملكة وخارجها، قضايا تتعلق في حرية التعبير وتطبيق عقوبة الإعدام، والحرية في ممارسة الشعائر الدينية، إضافة إلى قضايا عمالية، أبرزها أوضاع العمال الذين لا يعودون إلى بلدانهم بعد انتهاء عقودهم مع أرباب العمل، وما يترتب على ذلك من مخالفات لأنظمة العمل والاقامة.

وأبانت الجمعية في تقريرها السنوي الصادر أخيراً )اطلعت «الحياة» عليها)، أنها بحثت مع خلال زيارات رسمية قام بها مسؤولون فيها، او خلال استقبالهم وفوداً، مفهوم الفقر ووسائل مواجهته والأنظمة والقوانين السعودية التي تهدف إلى مساعدة الفئات الأقل دخلاً.

وأشارت الجمعية إلى أن أحد الوفود الأجنبية ناقش الولاية على المرأة، إذ أكد رئيس الجمعية الدكتور مفلح القحطاني له أن «الولاية شرعت لمصلحتها (المرأة(، وليس بهدف الانتقاص من حقوقها، وعندما يكون هناك تطبيقاً خاطئاً من بعض الأولياء أو استغلال لهذه الولاية؛ فإنه يتم العمل على معالجته، وإزالة الأسباب.«

وأشارت وفود زائرة إلى »تقدم ملحوظ» في مكافحة المملكة جرائم الاتجار في البشر، وإنشاء لجنة لهذا الغرض، وأيضاً آليات التعامل مع قضايا السجناء وفق الأنظمة والقوانين السعودية، وقضايا حقوقية أخرى، منها حرية التعبير وعقوبة الإعدام والعمالة الأجنبية وممارسة الشعائر الدينية.

ما على صعيد النقاشات المحلية، فأوضح التقرير أن الجمعية بحثت مع المديرية العامة للسجون، تطوير بعض الإصلاحيات من حيث حجم الطاقة الاستيعابية، خصوصاً سجن جازان العام، وتطوير التجهيزات فيها، خصوصاً المرافق والأثاث والطعام والتكييف، والتغذية والرعاية الصحية والتشميس، والتعامل مع السجناء المرضى، إضافة إلى بحث مدى تطبيق نظام المرافعات الشرعية وآلية توفير الخلوة الشرعية للسجناء، وتم التوصل إلى ضرورة تعزيز التبادل والتعاون فيما يتعلق بالقضايا الإنسانية.

وطرحت الجمعية مع جهات محلية مشكلات أخرى، تتعلق في التلوث، وحقوق الموظفين، إذ أوصت بضرورة «تشديد الرقابة على الردم العشوائي في بعض المناطق، وتحديد المناطق المراد إزالتها ونقل المخلفات منها من أمانة المنطقة بالتنسيق مع هيئة المساحة الجيولوجية، والهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة، وضرورة إزالة ونقل المخلفات فيأسرع وقت ممكن من أمانات المناطق إن وجدت وإعادة تأهيل المناطق بيئياً بعد إزالة النفايات.

ونفذت الجمعية زيارات إلى مستشفيات حكومية، رصدت من خلالها «ايجابيات وسلبيات»، وخرجت بتوصيات أهمها أن «بعض المستشفيات بحاجة إلى تحديث الأجهزة القديمة لانتهاء عمرها الافتراضي»، مشيرة إلى أن جميع الخدمات الطبية متوافرة في غالبية المستشفيات، إلا ان بعض الادارات تعاني من نقص في الكادر الطبي، لاسيما في أقسام الإسعاف والعناية المركزة.

وناقشت الجمعية مع المديرية العامة للجوازات، أوضاع أبناء السعوديات وأبناء المواطنات المتوفيات، والإقامة الدائمة لأمهات السعوديين، أو أبناء السعوديات المتزوجات من دون عقد رسمي، ونقل كفالتهم.

ولتكرار أحداث الشغب في مؤسسة رعاية الفتيات في مكة المكرمة،

قدمت الجمعية توصيات تدعو إلى «ايجاد مبنى يلبي احتياجات النزيلات والاستعانة في المتخصصين في علم النفس والتربية والاجتماع، لدراسة أسباب الشغب المتكرر، ووضع حلول مناسبة للقضاء عليه، وتشكيل لجنة دائمة لمراقبة ومتابعة سير المعاملات المتعلقة في النزيلات، والحرص على متابعة إنهاء محكومياتهن.«

3

---

**حقوق الإنسان في الصحافة**

## أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

# «العدل» تتوسع في نوافذ التوثيق وتطلق تطبيقاً رسمياً لـ «الموثق»

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618052

الرياض – «الحياة» | منذ 12 ساعة في 9 يناير 2019 - اخر تحديث في 9 يناير 2019 / 16:51
أطلقت وزارة العدل تطبيق «الموثق» للهواتف الذكية، بالتعاون مع شركة «ثقة لخدمات الأعمال»، ضمن خدمة الموثّق الإلكترونية التي تتيح للأفراد والمؤسسات والشركات إصدار الوكالات أو فسخها وتوثيق عقود الشركات، إضافة إلى توثيق الإفراغات العقارية في أي وقت، سواءً أثناء أوقات الدوام الرسمي أو خارجه عبر الموثّقين المرخصين من الوزارة الموجودين في أنحاء المملكة.
ويتيح التطبيق للأفراد والمنشآت التجارية إنجاز خدمات كتابة العدل من دون الحاجة إلى زيارتها، تسهيلاً للمستفيدين ودعماً لقطاع التوثيق عبر تقديم طلب للخدمة واستقبال العروض من الموثقين المتاحين في التطبيق في أي وقت وأي مكان، ما يوفر عليهم الوقت والجهد.
ودشنت الوزارة أيضاً تطبيقاً آخر يختص في الموثقين المعتمدين، يتيح لهم استقبال وتقديم عروض خدمات التوثيق للمستفيدين. وكشفت «العدل» أن عدد الموثقين بلغ 1538 موثقاً وموثقة (1512 رجلاً، و26 امرأة)، يقدمون 12 خدمة للمستفيدين.
وتُعد خدمة الموثق التي يمكن الإفادة منها عبر بوابتها www.mwathiq.sa ، من أبرز خدمات وزارة العدل التي أسندتها إلى القطاع الخاص، لتسهيل إجراءات التوثيق على المستفيدين.
ويأتي ذلك في ظل إطلاق وزارة العدل التحول الرقمي في قطاع التوثيق في الوزارة، الذي يتضمن خدمات عدلية رقمية؛ بهدف التيسير على المستفيدين؛ بما يغنيهم عن الحضور إلى مقرات كتابات العدل لإصدار الوكالات منخفضة المخاطر.
يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء الدكتور وليد الصمعاني وافق أخيراً، على اللائحة الجديدة للموثقين، التي تتوافق مع رؤى وتوجهات الوزارة في إشراك القطاع الخاص في أعمال التوثيق ودعم الموثقين، وإتاحة مزيدٍ من الصلاحيات لهم وتجويد أعمالهم.
ومنحت اللائحة الموثق حق تقاضي مقابل مالي على ما يوثقه، من دون الإخلال في حق الوزارة في تحديد وتنظيم ذلك، وأجازت له أيضاً توثيق العقود وسماع الإقرارات في دول العالم بما لا يخل في القوانين الوطنية في البلد المراد إجراء عملية التوثيق فيه، ومن دون إخلال بالاتفاقات الدولية التي تكون المملكة طرفاً فيها.
وتضمنت اللائحة صلاحيات جديدة للموثقين تمثلت في أن يعهد إليهم توثيق العقود، وتوثيق الديون وتسلمها، وبيع وإفراغ العقارات، والرهن وتعديله وفكه، وقسمة المال المنقول، وإصدار الوكالات وفسخها، وعقود الإجارة، وعقود تأسيس الشركات وملاحق التعديل وقرارات ذوي الصلاحية فيها، وإقرار الكفالة الحضورية والغرمية وفكها، والإقرار بالديون وتسلمها والتنازل عنها، والتصرفات الواقعة على العلامات التجارية وبراءات الاختراع وحقوق المؤلف، والعقود الواقعة على المال المنقول.

# بعد جدل.. «الشورى» يحسم موضوع زواج القاصرات

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618129

الرياض - نجود سجدي |منذ 3ساعات في 10 يناير 2019 -اخر تحديث في 10يناير 2019 / 00:53
وافق مجلس الشورى السعودي على ضوابط الزواج المبكر في المملكة، والتي تمنع عقد الزواج لمن لم يُتم 15 عاماً من الجنسين، وقَصر عقد النكاح لمن هو دون 18 عاماً من الذكور والإناث على المحكمة المختصة.
واشتعل المجلس أمس (الأربعاء)، تصفيقاً بعد موافقة غالبية أعضائه على الضوابط المنظمة لزواج القاصرين، بعدما أخضعوا هذا الملف لدراسة مستفيضة في المجلس وسط جدل مجتمعي، إذ صوت المجلس على توصيتين، نصّت الأولى على قصر عقد النكاح لما دون 18 سنة، ذكراً كان أم أنثى، على المحكمة المختصّة، أو مَن يقوم مقامها وفق الضوابط لمرفقة، وأيدها 103 أعضاء، وعارضها 18. وتضمنت التوصية الثانية منع عقد النكاح لمَن يُتم 15 عاماً، وأيدها 79 فيما رفضها 45عضواً.
وأوضح مساعد رئيس مجلس الشورى يحيى الصمعان في تصريح صحافي عقب الجلسة، أن «المجلس اتخذ قراره بعد أن اطلع على وجهة نظر لجنة الشؤون الإسلامية والقضائية بشأن ملحوظات الأعضاء وآرائهم التي أبدوها تجاه موضوع دراسة «الزواج المبكر للفتيات/ زواج القاصرات»، في جلسة سابقة قدمها رئيس اللجنة علي الشهراني.
وقال رئيس اللجنة الإسلامية الدكتور علي الشهراني لـ«الحياة»: «هذا الموضوع أخذ حقه من الدراسة المستفيضة داخل اللجنة، وتحت قبة المجلس، وكان الزملاء في اللجنة والمجلس طوال مدة دراسة الموضوع حريصين على تحقيق مصلحة الشاب والفتاة، ومنع أي ضرر قد يحصل جراء التصرفات الخاطئة من بعض ضعاف النفوس، ومنع أي استغلال لهذا الزواج.«
وأكد الشهراني أن جميع الأعضاء اتفقوا على وضع ضوابط لزواج من هم دون سن 18، «وهذه الضوابط تكفل حال تطبيقها منع أية تجاوزات أو استغلال. وقد تحقق هذا في قرارات المجلس التي خرج بها هذا اليوم.«
وجاءت المطالبة عبر توصية قدمها أربع عضوات في المجلس: لطيفة الشعلان، وموضي الخلف، ونورة المساعد، وفوزية أباالخيل؛ إلى جانب العضو عيسى الغيث.
وتضمنت التوصية: «أن يكون عقد النكاح للفتيات دون سن 18 عاماً وفق أربع ضوابط، هي: موافقة الفتاة والأم، والحصول على تقرير طبي من لجنة مختصة يؤكد أهلية الفتاة الجسدية والنفسية والاجتماعية للزواج، وألا يكون عمر الزوج أكثر من ضعف عمر الفتاة، وأن يكون عقد النكاح من طريق القاضي المختص بمثل هذه الأنكحة المشروطة.«
ورأى الأعضاء أن تزويج الفتيات القاصرات «مخالف للاتفاقات التي وقعت عليها السعودية، ومنها تصديقها على اتفاق حقوق الطفل الصادرة عام 1988»، موضحين في توصيتهم أن «الدراسات أثبتت أن الزواج المبكر له مضاعفات جسدية سلبية على صحة الفتيات، مثل ازدياد معدلات الإجهاض، والولادات الباكرة، وارتفاع نسبة وفيات المواليد»، لافتين إلى أن زواج القاصرات «يرتبط في ارتفاع المعاناة لاحقاً من الاضطرابات النفسية، مثل: القلق، والاكتئاب، والمخاوف الاجتماعية، ومشكلات التوافق الجنسي.«

# بهدف تحفيز القطاع الخاص للتوطين.. العمل تطلق "تمديد صلاحية تأشيرات العمل"

المصدر: جريدة المدينة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
https://www.al-madina.com/article/608471

المدينة - جدة
أطلقت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية مبادرة "تمديد صلاحية تأشيرات العمل" لسنتين بدلاً من سنة واحدة دون رسوم إضافية. وأوضحت وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، اليوم، أن الهدف من المبادرة هو التيسير على منشآت القطاع الخاص ومراعاة الجوانب العملية التي تواجهها.

# دشن برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة

# خادم الحرمين: اكتفاء المملكة بأبنائها نعمة.. والأمن والاستقرار النعمة الأكبر

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698056

» عكاظ» (الرياض @Okaz_online )
أكد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز أن النعمة الأكبر في بلادنا هي الأمن والاستقرار، معلنا تشرفه بأن يكون خادما للحرمين الشريفين.
وقال في كلمته، خلال تدشينه في مكتبه بقصر اليمامة في الرياض أمس (الأربعاء)، برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، الذي يستهدف 8 قطاعات واعدة: «أنا سعيد أني أراكم اليوم، وسعادتي دائما أراها عندما أشاهد الكفاءات في بلادنا والحمد لله في كل المجالات، وهذه نعمة من الله على كل حال، ثم وجود وسائل التعليم في كل المملكة من المدارس والجامعات والكليات جعلت المملكة تكتفي بأبنائها، وهذه نعمة كبرى، لكن النعمة الأكبر هي الأمن والاستقرار في بلادنا، الذي جعل العمل فيها في كل مجال ماشيا، والأكبر من هذا كله بلادنا بلاد الحرمين، ويشرفني كما يشرف أي واحد من الأسرة أو من أبناء وطننا أن نكون خداما للحرمين الشريفين، الحمد لله رب العالمين، نسأل الله عز وجل، أن يرزقنا شكر نعمته، والحمد لله بلدنا الآن في كل مجالاته فيها من أبناء البلد مع إخوانهم الذين قبلهم من البلاد العربية وغيرها، خدموا

مع الدولة، لكن ولله الحمد الآن ممكن نصدر ما نستورد، نسأل الله عز وجل أن يرزقنا شكر نعمته قبل كل شيء، ويحمي بلادنا من كل من أراد بها سوءا، والحمد لله رب العالمين.«
عقب ذلك، دشن خادم الحرمين الشريفين برنامج التنمية الريفية الزراعية المستدامة، وشاهد والحضور عرضا مرئيا عن البرنامج والقطاعات المستهدفة منه، الذي يستهدف قطاعات واعدة في إنتاج وتصنيع وتسويق البن العربي، وتربية النحل وإنتاج العسل، وتطوير زراعة الورد والنباتات العطرية، وإنتاج وتصنيع وتسويق الفاكهة، وتعزيز قدرات صغار الصيادين ومستزرعي الأسماك، وتطوير قطاع صغار مربي الماشية، وزراعة المحاصيل البعلية، إضافة إلى تعزيز القيمة المُضافة من الحيازات الصغيرة والأنشطة الزراعية.
وفي ختام الحفلة، تسلم خادم الحرمين الشريفين هدية تذكارية من وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس عبدالرحمن الفضلي، ثم التقطت الصور التذكارية مع فريق عمل البرنامج.
حضر تدشين البرنامج وزير الدولة عضو مجلس الوزراء الدكتور مساعد بن محمد العيبان، ونائب وزير البيئة والمياه والزراعة المهندس منصور المشيطي، ومحافظ المؤسسة العامة للحبوب المهندس أحمد الفارس، ومدير عام صندوق التنمية الزراعية المهندس منير السهلي، ووكلاء الوزارة لشؤون الزراعة والثروة الحيوانية والأراضي والمساحة، وعدد من المسؤولين.

# ما هي إجراءات زواج من هم دون الـ 18؟

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
https://www.okaz.com.sa/article/1698051

عدنان الشبراوي (جدة @ Adnanshabrawi )
علمت «عكاظ» أن وزير العدل الشيخ الدكتور وليد الصمعاني سبق وأن استبق المشروع الذي أقره مجلس الشورى حول عقد نكاح من هم دون الـ18 عاماً، إذ وجه مأذوني الأنكحة المرخصين في المملكة بمنع إجراء أي عقد زواج لأي فتاة يقل عمرها عن 18 عاما إلا بعد الرجوع لرئيس محكمة الأحوال في كل مدينة، واستكمال الإجراء النظامي الذي يتمثل في الكتابة إلى الجهة المختصة بوزارة العمل والتنمية الاجتماعية للتحقق من حالة الفتاة (راغبة الزواج (اجتماعيا ونفسيا ومدى قبولها للزواج.
وشددت وزارة العدل في تعميم حديث (اطلعت «عكاظ» على نسخة منه) على ضرورة استكمال الإجراءات النظامية الواردة في نظام حماية الطفل، إذ تنص التعليمات على أنه يلزم قبل إبرام عقد الزواج التأكد بأن تزويج من يقل عمره عن 18 عاما - ذكرا أم أنثى - لن يلحق بأي منهما الضرر، ويحقق مصالحه.
وسبق وأن سحبت وزارة العدل تراخيص مأذوني أنكحة ارتكبوا مخالفات نظامية، من بينها مأذون عقد لنفسه، وآخر عقد بصور الهوية، وثالث لم يأخذ توقيع الزوجة على عقد النكاح والاستعاضة عن ذلك بتوقيع الأب.
وتوفر وزارة العدل في موقعها الإلكتروني خاصية الاستعلام عن مأذوني الأنكحة في المملكة الذين يزيد عددهم على 6500 مأذون.

# 13ألف موظفة استفدن من برنامجي دعم النقل وحضانة الأطفال

المصدر: جريدة الوطن الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=357311&CategoryID=5

الرياض: الوطن 2019-01-09 11:28 PM

كشف صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)، أن إجمالي السعوديات المستفيدات من برنامج دعم نقل المرأة العاملة (وصول)، وبرنامج دعم حضانة الأطفال (قرة (في العام الماضي 2018، بلغ 13516 مستفيدة، منهن 12851 سعودية ملتحقة في برنامج «وصول»، و665 سعودية مستفيدة من برنامج «قرة»، بينما بلغت أعداد مراكز حضانات الأطفال المسجلة والمعتمدة لدى برنامج «قرة» في مختلف مناطق المملكة 158 مركزا .

تعديلات وتحديثات

أجرى الصندوق تعديلات وتحديثات على برنامج «وصول»، سعيا إلى استفادة أكبر عدد من المتقدمات للبرنامج، وتيسير وتسهيل إجراءات تسجيل العاملات السعوديات، في ظل دعم الصندوق لتمكين المرأة العاملة في القطاع الخاص، ودعم استقرارها الوظيفي .

وتضمنت تعديلات شروط الالتحاق في البرنامج، تعديل شرط التسجيل في التأمينات الاجتماعية، بحيث تكون فترة تسجيل الموظفة أقل من 36 شهرا، وألا يتجاوز الأجر الشهري المُسجل 8 آلاف ريال، كما شملت التعديلات مقدار الدعم المالي الشهري المقدم من الصندوق ثابتا بواقع 80 % من التكلفة، وبحد أقصى 800 ريال شهريا، وإلغاء المشاركة المالية الشهرية المقررة سابقا بواقع 200 ريال، وامتداد فترة الدعم لتصل إلى 12 شهرا .

ويمكن للمرأة العاملة في القطاع الخاص التسجيل في برنامج «وصول»، خلال الرابط .http://wusool.sa

أهداف البرنامج

يهدف البرنامج إلى إيجاد حلول تخفف من عبء تكاليف النقل عن السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة نقل المرأة من وإلى مقر العمل، وذلك خلال تأمين خدمة المواصلات بشكل آمن وذي جودة وسلامة عاليتين للمرأة العاملة، من وإلى مقر العمل، بالشراكة مع شركات توجيه مركبات الأجرة الخاصة، خلال التطبيقات الذكية المرخصة .

كما أجرى الصندوق تعديلا على شروط الالتحاق وآلية الدعم، في برنامج «قرة»، وذلك للإسهام في تمكين المرأة في سوق العمل والاستقرار فيه .

ويعد برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمرأة العاملة «قرة»، مبادرةً من صندوق تنمية الموارد البشرية، لدعم الكوادر النسائية الوطنية في سوق العمل والاستقرار فيه، عبر تسجيل أطفالهن في خدمة ضيافة الأطفال المرخصة.

ويغطي البرنامج جميع مناطق المملكة، وذلك حسب المراكز المرخصة في كل منطقة، وتصل مدة الدعم إلى 4 سنوات للمستفيدة الواحدة، وذلك لحضانة طفلين كحد أقصى حتى بلوغهما 6 سنوات، بدلا من بلوغهما 4 سنوات كما كان في الشروط السابقة .

استقرار الوظائف

يهدف برنامج دعم مراكز ضيافة الأطفال للمرأة العاملة «قرة»، إلى زيادة نسبة النساء السعوديات العاملات في القطاع الخاص، والإسهام في استقرار النساء السعوديات في وظائفهم، وخلق حلول مبسطة للأمهات السعوديات العاملات في القطاع الخاص، وتحسين وتطوير بيئة وخدمات قطاع ضيافة الأطفال .

12851

سعودية ملتحقة في برنامج وصول

665
سعودية مستفيدة من برنامج قرة
158
مركز ضيافة للأطفال مسجل ومعتمد في كل المناطق
الصندوق يسهم في تغطية جزء من تكلفة ضيافات الأطفال على النحو التالي
السنة الأولى: يسهم بتغطية 800 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد
السنة الثانية: يسهم بتغطية 600 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد
السنة الثالثة: يسهم بتغطية 500 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد
السنة الرابعة: يسهم الصندوق بتغطية 400 ريال من تكلفة ضيافات الأطفال بحد أقصى للطفل الواحد

# توطين القطاع الخاص وكف العفريت

المصدر: جريدة عكاظ الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م *
https://www.okaz.com.sa/article/1698030

## منى العتيبي

عندما نسأل أي طفل من أطفالنا عن مستقبله ووظيفة أحلامه يبادرنا مباشرة بحلمه الطيّار، المعلم، المهندس، الطبيب، السفير وغيرها من مهن القطاع الحكومي الشهيرة والمتداولة عند كافة أفراد الأسر السعودية التي تتناسخ أحلام مستقبل أولادها وفقًا للعرف الاجتماعي والنموذج المُحتذى به وقتها؛ فالوظيفة السائدة اجتماعيًا تكون هي مستقبل أحلام أغلب الأسر ويزدحم أبناؤهم عند أبواب جامعتها.

واقعيًا؛ الثقافة الاجتماعية في اختيار الوظائف المهنية للأبناء في المجتمع السعودي تقوم على أمرين؛ الأول هيمنة الوظيفة الاجتماعية السائدة في المجتمع وقتها التي بدورها تمثل الوجاهة الاجتماعية عند موجة كبيرة من الجمهور، والثاني انحصار اختيار الوظائف من القطاع الحكومي وإهمال القطاع الخاص والنظر إليه بدونية.

وللأمانة لا ألوم المجتمع في محدودية النظر إلى القطاع الخاص الذي سيطر عليه الأجنبي حتى بلغت رواتبه عشرات ومئات الألوف، أنا ألوم انعدام الثقافة المجتمعية وتقاعس الجهات المختصة وأولها الإعلام عن نشر مميزات وظائف القطاع الخاص والاكتفاء بنشر الصور السلبية عنها دون عرض المشكلات الحقيقية والمطالب المأمولة منها.

فقد انحسرت ثقافة المجتمع عن القطاع الخاص بأنها وظيفة لا تُطاق وتناسب فقط الغريب.. عابر السبيل.. وأن أعباءها لا تُحتمل ومعقدة في الأداء، والمستقبل معها غير آمن ولا مرهون ويعيش معها على كف العفريت.

القطاع الخاص لايزال يعاني من مشكلات نظامية تعد السبب في عزوف الأبناء عنها ولو تم تعديلها سيتم تعديل النظرة المجتمعية لوظائف القطاع الخاص وتحقيق المعادلة العادلة بين مزايا القطاع الحكومي عن الخاص التي تعد مطلبًا ضروريًا وعاجلًا لتحقيق طموحات الرؤية السعودية، أولها تحقيق الأمان الوظيفي الذي يفقده القطاع الخاص، رفع نسبة التوظيف إلى 100 %بالشركات الكبرى كشركة سابك وفتح المجال بشركات البترول لاستيعاب السعوديين، وضع حد أدنى للرواتب بحيث تتساوى مع الوظائف الحكومية، تقديم برامج تأسيسية مهنية داعمة لتأهيل الشباب على خوض غمار العمل في السوق، ويكون ذلك ضمن المناهج الدراسية ولا يُكتفى بالاختيار والرغبة الذاتية، وبهذا يتم إلغاء شرط الخبرة التعجيزي بعدد السنوات، ويكون المواطن السعودي مقبولا بالخبرة منذ مراحله الدراسية الأولى. كل ذلك سيسهم حتمًا في الإقبال على القطاع الخاص الذي يعد الآن محدودًا ولا يحقق تطلعات الرؤية السعودية ويعالج عدم استمرارية الموظف السعودي فيه؛ لأنه يتعرض لمضايقات الموظف المنافس الأجنبي له ميدانيًا ومعنويًا في تشويه سمعته الوظيفية وعدم

تحمله لأعبائها خصوصًا أن بعض المؤسسات والشركات الخاصة تعمل على تقدم المهن المتدنية في رواتبها ومحدودية العمل بها إلى الموظف السعودي وتخصيص المهن العالية في الأداء والتمكن والراتب للأجنبي، ربما يعود أحد أسباب ذلك تمكن الأجنبي المهني وتغييب تدريب السعودي والثقة به لتمكينه.

# «هروب" الفتيات ليس بـ ٠ظاهرة«

المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م
http://www.alhayat.com/article/4618099

## أحمد الحناكي

للضجة المثارة حالياً في وسائل الإعلام الغربية أهداف كثيرة، منها الصادق ومنها الكاذب ومنها ذو الأهداف المشبوهة، لكن السؤال :ما الذي يحدث بالضبط؟ فتاة سعودية هربت من ذويها إلى دولة تايلند، وفي المطار لم يتضح بالتفصيل من الذي أراد إعادتها إلى عائلتها، غير أنها احتجت ولجأت إلى غرفة في فندق مقفلةً الباب على نفسها، وتواصلت في الوقت نفسه مع وسائل الإعلام العالمية ومنظمات حقوق الإنسان تشتكي بأنها لن ترجع خوفاً من القتل أو العنف أو خلافه.
وسائل الإعلام الغربية -كعادتها -خلطت ما بين موقف الحكومة وموقف العائلة، فليس هنالك نص بالقوانين السعودية على وجوب معاقبة الفتاة التي تهرب من أهلها فهذا شان عائلي لا تتدخل به الدولة، بل ربما كانت المملكة من أكثر الدول في العالم التي تتجنب الدخول في الاشكالات التي تقع بين أفراد الأسرة إلا إذا تجاوزت الحدود القانونية، خاصة أن الكثيرين من الآباء المتسلطين يتمسكون بورقة الدين، مستغلين الفهم الخاطئ في معاملة المرأة.
كنت بالصدفة أقرأ رواية سويدية مترجمة لكاتب يدعى ستيغ لارسن، ذُهلت من حجم الاضطهاد الذي تلقاه المرأة السويدية ذلك الوقت (يحكي الكاتب عن فترة الثمانينات)، ولكي نكون منصفين لم تكن قوانين بل أعراف اجتماعية، غير أنها مؤشر واضح على أن قضايا المرأة معقدة في كل أنحاء العالم، وإن تفاوتت بطبيعة الحال بين بلد عن بلد، على أن الوضع عموماً يبشر بانحسار لصالحها وهو ما أتمناه لبنات الوطن.
هل هروب الفتيات السعوديات ظاهرة؟ طبعاً لا، لكن هذا الرصد الإعلامي المحموم يصور النساء السعوديات يتزاحمن بالطوابير مهاجرات إلى الخارج، وبعيدا عن محاولة الدفاع عما يحدث لدينا فقد كانت تعليقات الإعلام الغربي مليئة كالعادة بـ «التجني» و«الجهل». نعم، هناك نساء لم ينلن حقوقهن الكاملة، لكن المشكلة الأكبر تقع على الأسرة أولاً التي تفضل الذكور وتنحاز لهم غريزياً، مع التسليم بأن هناك من الآباء أو الامهات من تجاوزوا هذه المسألة تماماً، وبالذات الأجيال الأخيرة التي لا تؤمن بتاتاً بما كان يصنعه الآباء والأمهات.
الحديث عن الجيل الجديد يعني أن تتحدث عن الجنسين، وبالتالي انتهى عصر يتم التعامل فيه مع النساء بأنهن قاصرات طوال العمر، فهن والرجال يتلقون مصادر التربية والتعليم والإعلام نفسه، مع الإيمان التام أن على الدولة ممثلة بوزارات العمل والشؤون الاجتماعية والتعليم والشؤون الإسلامية والعدل أن تمارس ضغوطاً أكبر في سبيل تحقيق المساواة التي تطمح لها النساء.
المفارقة الكبرى هي أن الإعلام العالمي، تحديداً البعض منه، يمارس نفاقاً عندما يدّعي الحرص على حقوق النساء في السعودية عندما استيقظ فجأة هذه الأيام، بينما كان يغط في الشخير العقود الماضية، والأغرب أن هذا الاستيقاظ حدث بعد أن أصدرت المملكة قرارات تنصف المرأة نسبياً.
لكي نصبح أكثر واقعية علينا أن نوازن بين خطي السيادة وحقوق الإنسان، فهذه المرة كانت أخف وطأة، ولربما كانت مقبولة لو كان هناك فهم لما جرى وليس كما تبنوا الرأي الذي يقول ان الفتاة ستعدم عندما تعود للمملكة.
أود بمناسبة الحديث عن المرأة ومعاملتها أن أحيل السيدات والسادة إلى قراءة ما يحدث في دول عربية كثيرة في قضايا

الشرف من قتل وعنف مبالغ فيه ولمجرد الشك وحتى من دون اللجوء إلى القانون، ولا يقتصر الأمر عليها، بل ويتجاوز إلى دول أخرى كباكستان والهند وأفعانستان وجيرانهم.
في الأخير، لو كان الأمر بيدي لشكّلت لجنة من الخبراء في »الاجتماع» و«التعليم» وعلماء النفس لتناول هذه القضايا درساً، وفي الوقت نفسه توحيد الجهة التي تتولى التفاوض في حالة كحالة هذه الفتاة أو غيرها، متمنياً أن تنتهي القضية إلى عودة الفتاة إلى حضن والديها باتفاق وقناعة.

# كاريكاتير

| | |
|---|---|
| | المصدر: جريدة الحياة الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م<br><br>http://www.alhayat.com/article/4618106 |
| | المصدر: جريدة الرياض الخميس 4 جماد أول 1440هـ - 10 يناير 2019م<br><br>http://www.alriyadh.com/1730592 |